

09 يونيو 2014

تيزنيت في :

النائب الاقليمي

الى السادة: - رؤساء المؤسسات التعليمية

1160

- السيدات الاستاذات والسادة الاساتذة

الموضوع: الحركة الاقليمية الخاصة بهيئة التدريس لسنة 2014.

المرجع: - المذكرة الإطار الخاصة بالحركات الانتقالية بوزارة التربية الوطنية رقم 14-047 بتاريخ 29 أبريل 2014؛

- المراسلة الوزارية عدد 14-072 بتاريخ 24 يونيو 2014 في شأن الحركات الجهوية والحركات الإقليمية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام المؤيد بالله

وبعد، فبناء على مقتضيات المراسلة الوزارية رقم 14-072 بتاريخ 24 يونيو 2014 المشار إليها في المرجع أعلاه، يشرفني إخباركم أن النيابة الاقليمية ستنظم حركة انتقالية اقليمية لفائدة أطر التدريس العاملين بالأسلاك التعليمية الثلاث برسم سنة 2014، وفق الشروط التالية:

1- شروط المشاركة: يسمح بالمشاركة في الحركة الانتقالية الإقليمية:

- لجميع الاساتذة العاملين بمختلف المؤسسات التعليمية التابعة للنفوذ الترابي للنيابة الاقليمية الذين قضوا سنتين دراسيتين متتاليتين في منصبهم الحالي.

- للاستاذات المتزوجات الراغبات في الالتحاق بأزواجهن بعد قضاء سنة دراسية واحدة في المنصب الحالي.

2- المناصب المفتوحة: تعتبر جميع المناصب شاغرة او محتملا شغورها في حدود الحصة المخصصة للنيابة الاقليمية من الموارد البشرية الاضافية، يمكن للمرشح ان يطلب عشر اختيارات داخل الاقليم.

3- مقاييس اسناد المناصب: يتم اعتماد نفس المقاييس المعتمدة في تنظيم الحركة الانتقالية الوطنية والجهوية.

4- طلبات المشاركة: في نسخة واحدة

- الالتحاق بالزوج: ينبغي للأستاذة الراغبة في الالتحاق بزوجها خارج الجماعة التي تعمل بها، ارفاق الطلب بنسخة من عقد الزواج مصادق عليها، واصلية شهادة عمل الزوج، واصلية شهادة الحياة الجماعية للأطفال الذين تقل اعمارهم عن 18 سنة أو نسخ من عقود ازديادهم.

- الطلبات المزدوجة: يتعين على الزوجين الراغبين في الانتقال معا، مسك نفس الاختيارات والتأكد من رقم تأجير الزوج، علما انه لا يمكن نقلهما إلا اذا امكن ارضاؤهما معا بنفس الجماعة.

- الطلبات العادية: ينبغي للأستاذ(ة) الراغب(ة) في الاستفادة من نقط الامتياز ارفاق الطلب بالوثائق اللازمة المبررة والا سيتم حذف هذه النقط.



- نقط الامتياز: تمنح نقط الامتياز حسب المعايير المعمول بها في الحركة الانتقالية الوطنية والجهوية.

#### 5- الاجراءات العملية:

- يقوم المترشح(ة) الراغب(ة) في الانتقال بمسك المعطيات المتعلقة به(ها) وتعبئة الاختيارات المطلوبة على الموقع الالكتروني الخاص بالحركات الانتقالية: [harakataalimiya.men.gov.ma](http://harakataalimiya.men.gov.ma)، ويتعين عليه(ها) تحري الدقة اثناء تعبئة الاختيارات والمصادقة النهائية على طلبه(ها)و( لا يمكن تغيير الطلب بعد المصادقة)، وطبع الطلب من الموقع نفسه، ورفاقه بالوثائق المطلوبة حسب نوع الطلب وتسليمه لرئيس المؤسسة في اجل اقصاه: 11 يوليوز 2014 .

- يقوم السيد رئيس المؤسسة بالتأكد من مطابقة المعطيات الواردة في طلبات المشاركة مع ملفات المعنيين وتحيينها عند الاقتضاء بمرجع الموارد البشرية: (Référentiel RH)، وتوقيع وختم الطلبات وتسليمها في ارسالية واحدة في اجل اقصاه: 14 يوليوز 2014.

- يقوم السيد النائب الاقليمي بتشكيل لجنة تحت اشرافه تقوم ب:

\* التأكد من الوثائق المرفقة بطلبات المشاركة في الحركة الاقليمية والمصادقة االيكترونية عليها.

\* اصدار لوائح المشاركين في الحركة الانتقالية الاقليمية ونشرها ببهو النيابة قصد الاطلاع عليها و مراقبة المعطيات الواردة بها.

\* تستقبل النيابة الاقليمية الطعون من طرف المترشحين وتقوم اللجنة الاقليمية لفض النزاعات بالبت في الطعون المتعلقة بالحركة الاقليمية، وذلك في اجل اقصاه سبعة (7) ايام ابتداء من تاريخ الاعلان عن النتائج.

#### 6- مقتضيات عامة:

- الحركة الانتقالية الاقليمية ليست مناسبة لمعالجة الصحة .

- تتم عملية الانتقال بالتبادل بطريقة آلية .

- كل طلب التحاق بالزوج لا يتوفر على الوثائق التبريرية الكاملة او غير مصادق عليها يحول الى طلب عادي.

- يجب ان تكون جميع الوثائق المرفقة بطلبات المشاركة حديثة العهد ( الا يتجاوز تاريخها او تاريخ المصادقة عليها ثلاثة(3) اشهر قبل صدور هذه المذكرة).

ويجب التذكير أن كل طلب للمشاركة في الحركة الانتقالية يعتبر التزاما من لدن صاحبه ويفقده جميع حقوقه في المنصب السابق بمجرد تلبية طلبه. و عليه، فإن طلبات إلغاء الانتقال لن تقبل بأي صفة من الصفات ومهما كانت الأسباب. لذا، يجب تحري الدقة عند مسك المعطيات، وكل خطأ في المسك يتحمل صاحبه تبعاته.

ونظرا لما تكتسيه هذه العملية من أهمية للأساتذات والأساتذة في دعم استقرارهم، المرجو من السادة مديري المؤسسات التعليمية السهر شخصيا على تنفيذ جميع العمليات المرتبطة بها وفق الآجال المحددة بالدقة والعناية المعهودتين.

وتقبلوا أركى التحيات، والسلام.

النائب الاقليمي  
امضاء: سيدى صلي